https://doi.org/10.61353/ma.0160583

الأطر المنظمة لعمل قيادات المعارضة على المستوى الحزبي

الباحث: ياسين عبد الأمير طعمة أ.د. ماجد محي عبد العباس الفتلاوي
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية
ya73tm@gmail.com
moh676128@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2020/6/2 تاريخ ارجاع البحث 2020/6/19 تاريخ قبول البحث 2020/7/8

إن المجتمعات التي تسعى إلى الحصول على نظام سياسي ديمقراطي يجب أن تؤمن بأهم مبادئ النظام وهي الإيمان بالرأي والرأي الآخر والالتزام بالأطر المنظمة لعمل القيادات على كافة المستويات ومنها المستوى الحزبي، ومن ثم في مقابل حكومة الأغلبية تكون هناك حكومة معارضة للأغلبية وهي أقلية من قادات المجتمع وخاصة القادة السياسيين الذين لديهم إيمان بوجود المعارضة السياسية التي تراقب وتنتقد تصحيح المسار وتتولى إدارة الحكومة في حال فشل حكومة الأغلبية وبالتالي فإن هذه القيادات يجب أن تلتزم بالأطر المنظمة لعملها في المعارضة على المستوى الحزبي ابتداءً حتى تستطيع الالتزام بالأطر القانونية الأخرى عند توليها الدور في إدارة الحكومة مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية : الأطر المنظمة ، قيادات المعارضة، القيادات الحزبية الانشقاقات الحزبية، الأدوار القيادية.

We conclude from this study that societies that seek to obtain a democratic political system must believe in the most important principles of the system, which are belief in opinion and the other opinion and commitment to the frameworks regulating the work of these leaders at all levels, including the party level, and then in contrast to the majority government there is a government that opposes the majority, which is A minority of community leaders, especially political leaders, who have faith in the existence of the political opposition that monitors and criticizes course correction and takes over the management of the government in the event of the failure of the majority government. Therefore, these leaders must adhere to the frameworks regulating their work in the opposition at the party level initially so that they can adhere to other legal frameworks when they take office. The role in future government management.

Keywords: organizing frameworks, opposition leaders, party leaders, party splits, leadership roles.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

تعد القيادة والمعارضة متغيرين متلازمين، فالأخيرة تتأثر بشكل كبير بوجود قوة الأولى، ومن هنا لا تستقيم الحياة السياسية من دون وجودهما، فنشوء العديد من الأنظمة السياسية المعاصرة التي تطلب وجودها التطورات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية في العالم كوسيلة للحكم، ولتقييد سلطة الحاكم المطلقة، لذا برزت المعارضة داخل هذه الأنظمة للمراقبة ووضع البديل والحلول المناسبة عند تولي السلطة، فكان لابد من وجود شخصيات قيادية تتبنى هذه الأدوار وتعمل على تعزيزها وتنظيم مسارها بشكل يضمن فاعليتها وعدم جنوحها عن اهدافها في ترصين وتدعيم الديمقراطية ضمن النظام السياسي القائم.

ارتبط مستوى النمو والتقدم في دول عدة في العالم، بمستوى تطبيقها للديمقراطية ومساحات الحرية للرأي والانتقاد والتصويب، لذلك فإن مصطلح المعارضة في هذه الدول لا يثير الخوف من احتمال الاقتتال والصراعات، للوصول إلى قمة السلطة، على عكس الدول التي عانت فترات طويلة من وجود السلطة الدكتاتورية في الحكم والتي تعاملت بقسوة مع المعارضة لها، فكان الاصطدامات والاقتتال المستمر بينهما، مما ولد الخوف من اجتماع الطرفين (السلطة– المعارضة)، وهذا ما يمكن أن نلمسه في الواقع العراقي من أزمات الحكم الدكتاتوري ولعقود طويلة مما انعكس سلباً في شخصية وطبيعة الفرد العراقي، فكان لابد من وجود شخصيات قيادية تأخذ على عاتقها إعادة ترسيخ مفهوم المعارضة بما يخدم التحول نحو الديمقراطية خاصةً في ظل الدستور الدائم لجمهورية العراق في عام 2005.

أهمية البحث:-

تأتي أهمية بحث ودراسة دور القيادات الحزبية في تعزيز عمل المعارضة السياسية وذلك للدور التاريخي الذي مارسته المعارضة والتي بقيت اثاره شاخصة من خلال الأحزاب العريقة التي ينتمون اليها الى الان من خلال ممارسة دور الحكم احيانا والمعارضة احيانا أخرى وأهمية التزام هذه القيادات بالأطر التي تنظم عملها بشكل صحيح حتى تبتعد عن الوقوع في الاخطاء الكبيرة التي تسبب بالتالي زعزعة النظام السياسي والفشل في تحقيق أغراض هذه القيادات في خلق معارضة سياسية إيجابية تعمل على تقوية النظام السياسي الحالي في العراق.

إشكالية البحث:-

إن النظام السياسي الذي قام في العراق بعد عام 2003 بناءً على عدد من الأسس والمنطلقات من بينها الاعتماد على الدور التاريخي لعدد من القيادات الحزبية المعارضة للنظام السابق فتكمن الإشكالية بـ ما هو الدور الذي لعبته هذه القيادات السياسية الحزبية المعارضة قبل العام 2003 في تحديد شكل وملامح النظام السياسي الجديد ومدى إلتزامها بالأطر القانونية الصحيحة لعملها الحزبي الذي يعكس مدى الديمقراطية داخل الحزب ابتداءً لينعكس ذلك على عملها السياسي في النظام السياسي الجديد.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

فرضية البحث:-

فرضية مفادها أن فاعلية النظام الديمقراطي القائم بعد عام 2003 تتوقف على مدى وجود قيادات سياسية فاعلة تؤمن وتلتزم بالأطر المنظمة لعمل قيادات المعارضة على المستوى الحزبي وتعمل على تعزيزها وإن عدم قيام هذه القيادات بالالتزام بهذه الأطر سيؤدى إلى عرقلة النظام الديمقراطي في العراق.

منهجية البحث:-

اعتمد على عدد من المناهج من بينها المنهج التاريخي نظراً لتناولهِ جانباً تاريخياً يتعلق بتاريخ المعارضة العراقية قبل العام 2003 ودور القيادات فيها. فضلًا عن الاعتماد على منهج التحليل النظمي الذي عني بدراسة مؤسسات النظام السياسي وكذلك دور القيادات في تعزيز عمل هذه المؤسسات.

هيكلية البحث:-

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث يسبقها مقدمة وتنتهي بالخاتمة وجاءت المباحث على النحو الآتي ، تناول المبحث الأول طبيعة الأحزاب السياسية وتبوء الأدوار القيادية، أما المبحث الثاني مواقف القيادات الحزبية المعارضة للحكومة والانشقاقات الحزبية، في حين جاء في المبحث الثالث الاصطفافات الحزبية المتعارضة وتشكيل الحكومات.

تمهيد

تعد الأحزاب السياسية من أهم الوسائل التي تؤثر في نظام الحكم، فعند قيامها بوظيفة المعارضة، فأنها تقوم بنقد النظام الحاكم، إلا ان قيامها بهذه المهمة يتوقف على طبيعة النظام السياسي والحزبي المعمول به، فكلما كان النظام الحزبي أكثر قرباً من الديمقراطية كلما نجحت في القيام بهذه المهمة، إذ إن وجود الأطر المنظمة للممارسة السياسية التي تتمثل في حرية الترشيح والانتخابات، تعتبر المصلحة الأولى للأحزاب المعارضة التي توجد داخل الدولة، نظراً لأن هذه الوسائل هي التي تساعد هذه الأحزاب في الوصول إلى الحكم الذي يعد غرضها الأول[1].

المبحث الأول

طبيعة الأحزاب السياسية وتبوء الأدوار القيادية

يمكن أن نعرف الحزب لغة، بأنه جماعة من الناس تشاكلت قلوبهم فهم أحزاب، أما كلمة سياسة فهي من ساس يسوس سياسة وأصبحت في الوقت الحاضر تعني كل ما يتعلق بالسلطة، أما اصطلاحاً فإنه يمكن تعريفها بأنها جهات صراع منظم تسعى للوصول إلى السلطة، أو مجموعة من الناس ينظمهم تنظيم معين وتجمعهم مصالح ومبادئ معينة بغرض الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها[2].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160583

إن طبيعة الأحزاب السياسية تختلف من حيث الطبيعة الاجتماعية والايديولوجية ومن طبيعة الوظائف، فمن حيث الطبيعة الاجتماعية هناك أحزاب برجوازية وعمالية وفلاحية أو طبقات شعبية او طبقات وسطى، وأما من حيث طبيعتها الايديولوجية، فهناك الأحزاب الراديكالية أو اليمينية، والمحافظة، والليبرالية، والاشتراكية، والديمقراطية وماركسية ودينية، أما من حيث طبيعة الوظائف فهي أحزاب حاكمة وأحزاب معارضة[3].

ومن قوانين الطبيعة أن يكون على رأس اي مؤسسة قائدها يديرها ولكل عمل لابد من تنظيم ولكل تنظيم لابد من قيادة تتحمل وحدها المسؤولية في العمل والتصرف، ولذلك فإن معظم الأحزاب السياسية تدعي في اختيار قادتها الأسلوب الديمقراطي، الذي لا يسلم احياناً من العيوب والانتقادات وذلك انها تتبع أسلوب الاختيار والترشح على وفق ما يراه المركز القيادي أو المكتب السياسي[4].

وتتنوع البنى القيادية بين حزب سياسي وآخر، وكذلك الأمر بالنسبة لتوازن القوى بين المجموعات البرلمانية والحزب خارج نطاق الهيئة التشريعية، في بعض الحالات يؤدي ممثلو الحزب المنتخبون الدور الأكبر، أما في حالات أخرى فيؤدي الحزب خارج نطاق الهيئة التشريعية الدور الاكبر، كما يمكن أن يكون فرعا الحزب متساويين نسبياً، إذ يؤديان ادواراً مختلفة لكن متكاملة، ففي الأحزاب السياسية البريطانية مثلاً يتمتع بالقوة الحقيقية الحزب داخل البرلمان، بينما يكون مقر الحزب المركزي هو الأقوى في فرنسا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فيتمتع القادة سواء داخل الهيئة التشريعية ام خارجها بأدوار وسلطات خاصة بهم، ولا يملك اي منهم موقفاً مهيمنا على حساب الآخر، في هذا الاطار تعتمد الاجراءات المتعلقة باختيار القائد للمجموعة البرلمانية على المواصفات الشخصية لهذا الفرد وعلى النقطة التي تختصر القوة والنفوذ الفعلي ضمن الحزب[5]، فأين تكمن مواطن القوة لدى القادة في الأحزاب السياسية العراقية بعد العام 2003 والألية الخاصة باختيارهم كقادة للحزب؟

وبما إن طبيعة الأحزاب السياسية تختلف وتتلون من حيث طبيعتها الأيديولوجية فقد شهد العراق بعد العام 2003 وجود العديد من الأحزاب السياسية، إلا أن أبرزها كان أحزاب ذات طبيعة دينية وأحزاب ذات طبيعة ليبرالية علمانية، ولذلك سوف نبحث بطبيعة هذه الأحزاب وكيفية تبوء الأدوار القيادية فيها، وهذا ما يتعلق في اطار بحثنا موضحين الأطر العامة المنظمة لها وعلى النحو الآتي:-

المطلب الأول

طبيعة الأحزاب الدينية وكيفية تبوء الأدوار القيادية

إن التنظيمات السياسية الدينية والأحزاب الدينية تستمد فكرها من الدين الذي تنتمي إليه أو تعتقد به وتمزج في عملها السياسي بين الدين والسياسية، ومن هذا المزج تحاول أن تجد خطاً فكرياً تستند إليه كمرتكز في تحقيق نشاطاتها في الوصول إلى السلطة أو السعي للمشاركة فيها[6].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يفتقر الفكر السياسي المعاصر عند المسلمين بصورة عامة إلى رؤية متماسكة تجاه فكرة الحزبية التي يستند فيها إلى أسس علمية راسخة وعن طريق تحليل التجربة التاريخية عند المسلمين يلاحظ الافتقار الى الاعتماد على المفهوم الديمقراطي بشكل واضح وهذا ينعكس بالتالي على وجود فكرة الحزب وتنظيمهِ الداخلي والأطر التي يعتمد عليها لممارسة عمله، ومن الخبرة التي تكونت في المجتمعات المعاصرة، أو بواسطة المعرفة المتراكمة حول هذه العلوم السياسية والقانونية والدستورية بدأت الحاجة إلى الاعتماد على مفهوم وجود الحزب الذي يمثل شريحة معينة من المجتمع تؤمن بعقيدة حزبية واهداف تسعى إلى تحقيقها عن طريق وصولها إلى السلطة[7].

إنّ التيار السياسي الديني في العراق ضم أحزاباً إسلامية سنية وشيعية، إذ شهدت الساحة العراقية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ظهور النشاط الحزبي الإسلامي الذي أخذ يمارس النشاط الثقافي مثل جماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير وحزب الدعوة الإسلامية، إذ كانت طبيعة هذه الأحزاب الإسلامية تستجيب إلى الاهتمام بالجانب الثقافي استجابة لما تقتضيه المرحلة لمواجهة الهجمة العلمانية التي تعرضت لها الأمة الإسلامية[8].

وكما أشرنا سابقاً اخذت هذه الأحزاب الإسلامية في العراق على عاتقها تبني خيار المعارضة للنظام السياسي في العراق بعد العام 1968 ولتعمل داخل العراق بشكل سري ولينتقل معظم قياداتها إلى خارج العراق لممارسة نشاطها السياسي من الخارج في هذا الإطار، حتى نهاية حكم حزب البعث في عام 2003، لتعود مرة أخرى في العراق مع أحزاب وتيارات إسلامية أخرى تأسست خارج العراق ولتمارس السلطة في ظل نظام سياسي جديد في العراق يستند إلى دستور دائم، لينتقل قادتها من المعارضة إلى ممارسة الحكم، فما هي الآليات التي تبنتها هذه الأحزاب لتبوء الأدوار القيادية فيها؟

يجب أن نفرق بين مرحلتين الأولى مرحلة لتأسيس وقيادة الأحزاب قبل صدور قانون الأحزاب رقم 36 لسنة 2015، والمرحلة الأخرى هي بعد صدور هذا القانون، إذ إن الأحزاب الدينية والعلمانية، قبل إقرار قانون الأحزاب كانت الأحزاب في معظم الأحيان لا تتبع طرائق الترشيح والانتخاب في اختيار القيادات، لكن بعد صدور هذا القانون الذي جاء بشروط وإجراءات واضحة والتعليمات بوساطة دائرة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية، بدأت هذه الأحزاب تتبع الشروط المنصوص عليها في القانون المشار إليه، إذ اشترط القانون والتعليمات والإجراءات، أن لا يتم اختيار أي شخصية قيادية داخل بنية الحزب الداخلية إلّا عن طريق الترشيح والانتخابات بشكل ديمقراطي، ولذلك فالهيئة العامة للحزب وهم أعضاء الحزب هم من يختارون اسم لقيادة شورى مركزية، مكتب سياسي، هيئة قيادية، وايضاً يختارون رئيس الحزب، مهما كان مسماه قائداً او أميناً عاماً، وايضاً الأحزاب لها الحرية عن طريق نظامها الداخلي في اختيار الآلية والطريقة في ذلك، مثلاً الهيئة العامة تختار الهيئة القيادية والهيئة القيادية تختار رئيس الحزب، أو يكون رئيس الحزب مختار مباشرة من الهيئة العامة ودائرة شؤون الأحزاب لا تتدخل في هذه التفاصيل، لكنها تتدخل في مسألة مهمة هو كل ما يتجلى

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

عن الانتخابات وبحضور ممثلين عن دائرة الأحزاب السياسية، لكن السؤال الأهم هل فعلاً تم تطبيق الديمقراطية بروحها وليس بشكلها، في كلاً من الأحزاب الدينية والعلمانية في تطبيق آلية تبوء المناصب القيادية في هذه الأحزاب بعد صدور قانون الانتخابات رقم 36 لسنة 2015 طيلة اربع سنوات مضت؟

يتضح أنه لم تطبق الديمقراطية بروحها وانما طبقت بشكلها فقط، والدليل على ذلك أن جميع رؤساء الأحزاب قبل صدور قانون الأحزاب احتفظوا بمناصبهم بعد صدور القانون وبعد تطبيق الانتخابات، لكن من الممكن أن تكون روح الديمقراطية قد ظهرت في بعض الأحزاب على اختيار أعضاء المكتب السياسي للحزب أو الهيئة القيادية عن طريق منافسة عدد معين من الأشخاص ليتم اختيار قسم منهم لتولي هذه المناصب بوساطة الانتخابات[9]

المطلب الثاني

طبيعة الأحزاب العلمانية وكيفية تبوء الأدوار القيادية

إن مصطلح العلمانية بالأصل هو ترجمة للكلمة الانكليزية (Secularism) وهي مشتقة من كلمة (Secular) التي تعني غير ديني أي (دنيا) أو (عالم) للتمييز بين ما هو ديني وروحي ما هو دنيوي، واستعمال مصطلح العلمانية لأول مرة عند توقيع معاهدة وستفاليا سنة 1648م، التي وضعت حداً للحروب الدينية في أوربا وأنشأت الدول القومية الحديثة هناك[10].

رغم كثرة التعريفات لمفهوم العلمانية إلا أن التعريف الشائع لها هو فصل الدين عن الدولة أي فصل الكنيسة عن الدولة في أوربا المسيحية، وبهذا الشأن عرفتها دائرة المعارف البريطانية بأنها حركة اجتماعية تسعى إلى نقل الناس من العناية بالآخرة إلى العناية بالدار الدنيا فحسب[11].

ولاحظنا بعد عام 2003 ظهور نشاط العديد من التيارات والأحزاب السياسية في العراق وتمثلت في الساحة العراقية بأحزاب ليبرالية وقومية واشتراكية، فكانت الأحزاب الليبرالية متمثلة بحركة الوفاق الوطني والقائمة الوطنية العراقية، ومثل الحزب الشيوعي العراقي والتيار الاشتراكي، وتبلور التيار القومي في الحزبين الكرديين الرئيسيين وهما: الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وقد تطرقنا بالإشارة إلى هذه الأحزاب والحركات السياسية في الفصل الأول بوصفها أحزاباً معارضة تشكل العديد منها داخل وخارج العراق ومارست نشاطاً معارضاً لحكم البعث قبل العام 2003، إلا إن ما يهمنا في إطار هذا البحث من أن هذه الأحزاب والحركات ذات الطبيعة العلمانية سعت أثناء نشاطها السياسي في العراق بمحاولة الفصل ما هو ديني عن أمور الحكم والسلطة في العراق وعدم زج المؤسسة الدينية في ذلك، كلاً حسب الفكر السياسي الذي يتبناه سواء كان ليبرالياً أم قومياً أم اشتراكياً فالكل يجمع على فصل ما هو ديني عن مؤسسات الدولة وممارسات الحكم.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أما فيما يتعلق بموضوع آلية تبوء المناصب القيادية في الأحزاب العلمانية، فبالرغم من تبني العديد من المختصين في هذا المجال موضوع التمييز بين المرحلة التي سبقت إصدار قانون الانتخابات رقم 36 لسنة 2015، والمرحلة التي تلي ذلك، إلا ان منهم من يتبنى (نظرية المركزية الديمقراطية) في الأحزاب العلمانية العربية بصورة عامة بوصفها نظرية لضمان سلطة القيادات العليا في الحزب بأسره، فالديمقراطية فيها ليست إلا ديمقراطية مقلوبة ولا تحمل من الديمقراطية سوى أسمها، وبالتالي فإنها نظرية، بدليل أن جوهر العلاقة بين المركزية والديمقراطية يقوم على نظام (الطاعة)، وهذا ما يفسر الانشقاقات في هذا النمط من الأحزاب ويحمل على الدوام سمات حادة ومتطرفة وعنيفة رمزياً او بالفعل يكون الحزب في السلطة[12].

وفي إجابة على تساؤل تم الإشارة إليه في بداية هذا المطلب حول أين تكمن مواطن القوة لدى القادة في الأحزاب السياسية العراقية بعد عام 2003 في اتخاذ القرارات السياسية المهمة، فيتبين أن قادة الأحزاب خارج البرلمان هي الأقوى من القيادات الحزبية البرلمانية، والدليل على ذلك أن العديد من القادة او رؤساء الأحزاب هم ليسوا أعضاء في البرلمان ومن السياقات العملية نلاحظ أن قائد الحزب خارج البرلمان يأمر كتلته النيابية بالتصويت أو عدم التصويت، أو الحضور أو عدم الحضور إلى الجلسات أو تعليق عضوية، ونلاحظ أن الأعضاء داخل البرلمان ينصاعون تماماً لذلك، لا بل من المعروف أن العراق لديه هذه الحالة التي تكاد أن تكون فريدة في العمل السياسي وهو ما يسمى اجتماع القيادات السياسية الذي أصبح ينعقد بشكل دوري، الذي يحضره قادة الأحزاب والعديد منهم ليسوا أعضاء في البرلمان ويقررون السياسات العامة وما على البرلمان والحكومة إلا الالتزام بها، وتعزيزاً على ذلك أن العدد الآخر من رؤساء الأحزاب السياسية الذين هم أعضاء في البرلمان ومنهم قادة أحزاب علمانية لم يحضروا جلسات طيلة الدورة البرلمانية، لأنهم يعتقدون وأصبح من المألوف لديهم أن القيادة تكون خارج قبة البرلمان[13].

المبحث الثاني

مواقف القيادات الحزبية المعارضة للحكومة والانشقاقات الحزبية

تظهر الانشقاقات الحزبية عادةً في الدول التي تتميز باختلافها الطبقي والعرقي والديني، الذي يدفع كل طبقة أو طائفة إلى التكتل في حزب سياسي وهذا ما يؤدي إلى ظهور التعددية، في هذه الدولة خاصة في الدول حديثة الديمقراطية، فضلًا عن ذلك ان اختلاف الرأي بين قيادات هذه الأحزاب يولد انقسامات وظهور أحزاب سياسية كلًا منها يعبر عن أتجاه جديد يختلف في كثير من الأحيان عن الأحزاب التي انشق عنها وهذا بدوره يترك في الساحة السياسية العديد من الأحزاب المتصارعة[14].

ومما لا شك فيه أن الأحزاب السياسية في العراق أصبحت ذات تأثير واضح في تشكيل النظام السياسي وعمل الحكومة، إلّا أنها بدأت تتميز بظاهرة الانقسامات والانشقاقات الحزبية بشكل ملفت للنظر، دون خطوات مدروسة أحياناً، بل غالباً ما تكون ارتجالية بسبب خلافات شخصية بين قيادات الحزب وليس

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160583

لاختلافات الأفكار والايديولوجيات، فقد يكون الغرض منها تحقيق مكاسب انتخابية وخوض الانتخابات بأحزاب ذات مسميات جديدة تؤثر في قناعات الناخب العراقي، خاصة بعد ظهور مؤشرات الفشل لهذه الأحزاب في تنفيذ وعودها الانتخابية التي تبنتها منذ تشكل النظام السياسي الجديد في العراق بعد العام 2003[15].

إن أبرز المواقف القيادية المعارضة والبارزة هي معارضة تيار الحكمة بقيادة السيد عمار الحكيم، الذي قام بتأسيسه في بغداد بتاريخ 2017/7/24، إذ إن أبرز أسباب تأسيسه وانشقاقه عن المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، هو الموقف الذي تبناه زعيمه بالخروج من التخندقات الطائفية والمذهبية، ليكون تياراً معتصماً بالوسطية والاعتدال ويعمل على صيانة وإدامة وحدة العراق[16].

ويلاحظ ان هذا الانشقاق في المجلس الأعلى جاء لاختلاف الرؤى بين القادة المؤسسين والقادة الجدد في هذا الكيان السياسي، وذلك عن طريق الرغبة في كسر الجمود والنمطية في الأداء الحزبي فيما يتعلق بالتعامل مع السلطة، والتوجه الى تبني المعارضة لكل التخندقات التي تكرس العمل من ضمن مفهوم الطائفة والمذهب التي تؤدي إلى استمرار العمل السياسي تحت عنوان المحاصصة السياسية، وهذا ما أكده تبني هذا التيار المعارضة البرلمانية بشكل رسمي كما تم توضيحه سابقاً.

وفي الإطار نفسه يمكن عدّ التيار الصدري من أكثر التيارات او الأحزاب السياسية التي شهدت انشقاقات[17]، إذ بقيت قيادة السيد مقتدى الصدر العمود الفقري للتيار الصدري، ولكن تحت عناوين متعددة، تيار الأحرار، سائرون، حزب الاستقامة، وكذلك خرج من التيار الصدري عصائب أهل الحق، والفضيلة، وكتائب حزب الله[18].

ويلاحظ أن الانشقاقات شملت أعرق الأحزاب الإسلامية في العراق وهو حزب الدعوة الذي تأسس عام 1957، الذي عد السيد محمد باقر الصدر من أبرز مفكريه وأكبر قادته التنظيمين عبدالصاحب دخيل، أما بعد العام 2003. أصبح نوري المالكي المسؤول الرسمي للحزب بعد استحداثه صفة الامين العام للحزب، واستبعاد رئيسه السابق الدكتور إبراهيم الجعفري، الذي أنشق ليشكل تيار الإصلاح ويخوض الانتخابات البرلمانية ضمن مكونات الائتلاف الوطني العراقي[19]. وكذلك تعرض الحزب الى انشقاقات عدة بسبب الصراع على مراكز القرار، وأفرزت هذه الانشقاقات عن عدة مجموعات يعمل كل منها باسم الدعوة او قريب منها وابرزها (حزب الدعوة/ مؤتمر الصدر)، و (حزب الدعوة المجلس الفقهي)، وحزب الدعوة تنظيم العراق بقيادة عبد الكريم العنزي، وحركة الكوادر، وحزب الدعوة (ولاية الفقيه) ويعبر عنه بخط الآصفي ([20]).

وشملت هذه الانشقاقات بعض الأحزاب الكردية وتحديداً حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي أنشقت عنه، حركة التغيير (حركة كوران) بقيادة نوشيروان مصطفى في عام 2009، والتحالف من أجل الديمقراطية والعدالة الذي أسسه السيد برهم صالح مطلع العام 2018، وكذلك ظهور انقسامات داخل حزب الاتحاد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الوطني نجم عنه ظهور مركز القرار بقيادة كوسرت رسول علي وقادة آخرون وجماعة المكتب السياسي بقيادة السيدة هيرو إبراهيم أحمد زوجة الرئيس الراحل جلال الطالباني[21].

المبحث الثالث

الاصطفافات الحزبية المعارضة وتشكيل الحكومات

في الديمقراطية الراسخة الناشئة حديثاً على حد سواء، تعمل الأحزاب الحاكمة أو المعارضة على تشكيل اصطفافات حزبية بغرض زيادة قدرتها التنافسية في الانتخابات، أو مناصرة الإصلاحات الديمقراطية، وزيادة تأثيرها على عملية وضع السياسات العامة، واستخدام مواردها المحدودة بفعالية متزايدة، والتوصل الى اتفاق على برامج الحكومة[22].

أسهمت الأحزاب السياسية في العراق في خوض الانتخابات البرلمانية وفقاً لدستور عام 2005 وشهدت تحالفات واصطفافات عديدة بين هذه التيارات والأحزاب السياسية، التي كانت معظمها تحالفات بصورة عرضيه أي تتم على وفق المستوى نفسه أو المكون والعرق أو الطائفة نفسها ، فكان هناك تحالف شيعي كبير في قائمة (الائتلاف العراقي الموحد) بزعامة عبد العزيز الحكيم، وكان هناك(التحالف الكردستاني) بزعامة جلال الطالباني وتحالف القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي و(تحالف عراقيون) بزعامة غازي عجيل الياور[23].

ويلاحظ أن هذه الائتلافات الحزبية قد تحالفت بها معظم الأحزاب الشيعية المعروفة في (الائتلاف العراقي الموحد)، وفي (التحالف الكردستاني) ائتلف كل من الحزبين الوطني والديمقراطي الكردستاني، و(القائمة العراقية) ضمت القوى المدنية، وهكذا الحال مع الانتخابات البرلمانية في الدورات اللاحقة مع تطور بسيط في عموم هذه التحالفات، الا أن هناك تطوراً كبيراً في موضوع الاصطفافات الحزبية كانت قد شهدته الانتخابات البرلمانية الاخيرة لعام 2018، إذ شهدت تحالفات طولية اي ليست تحالف لأبناء مكون او طائفة واحدة، وانما ائتلافات حزبية عن مشارب مختلفة* ، تسعى إلى جمع أكثر عدد من مقاعد مجلس النواب للفوز بتشكيل الحكومة.

وقبل الانعقاد الأول لمجلس النواب في الدورة البرلمانية الرابعة أعلن تشكيل تحالف البناء والذي يضم عدد التحالفات والأحزاب التي خاضت هذه الانتخابات في محاولة لجمع اكبر عدد من النواب في هذا التحالف من كتلة الفتح المبين وائتلاف دولة القانون وجزء من نواب ائتلاف النصر (مجموعة فالح الفياض) وتحالف القرار وعدد من الكتل والأحزاب الاخرى ليصبح عدد أعضاء تحالف البناء 149 نائباً كما صرح به السيد هادي العامري في اعلان هذا التحالف[25].

وفي الجهة المقابلة تم تشكيل كتلة نيابية باسم "تحالف الإصلاح والبناء" تضم كل من تحالف سائرون وائتلاف النصر وتيار الحكمة وائتلاف الوطنية والجبهة التركمانية وعدد من التحالفات والأحزاب الاخرى، اذ

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160583

تم اعلان عدد نواب هذا التحالف بـ 177نائباً، وليعبر عنه الكتلة النيابية الأكثر عدداً* القادرة على تشكيل الحكومة[27].

ومن الملاحظ ان البرامج الانتخابية لكتلتي (البناء) و (الإصلاح) وبرامجها السياسية لم تختلف كثيراً عن بعضها البعض، لكن الغاية التي تمت بموجبها هذه الاصطفافات الحزبية على وفق رؤى قياداتها هي تشكيل الكتلة الاكبر، التي تعد إشكالية من إشكالية النظام السياسي والانتخابي في العراق، ويعد تفسير المحكمة الاتحادية العليا في العراق، الذي جاء غريباً عن نهج معظم الدول التي تتبنى النظام البرلماني والذي يكلف الكتلة النيابية الأكثر عدداً وفقاً لأول يوم لإعلان النتائج، وهذا يعني أي حزب او ائتلاف يحصل على أكثر عدد من المقاعد الانتخابية وفقاً للنتائج الرسمية للانتخابات يكون مكلفاً بتسمية رئيس مجلس الوزراء بنفسه أو بتوافقه مع الأحزاب الاخرى، أما القرار التفسيري للمحكمة بهذا الخصوص خلق نوعاً من الانشقاقات والائتلافات السريعة والغريبة سواء من بعض النواب او الأحزاب، في محاولة البحث عن المصالح الفردية للنواب تارة والمصالح الحزبية تارة اخرى، ومما اثر على استقرار عدد الكتلة الاكبر بشكل واضح، وهذا ما حصل في الانتخابات البرلمانية 2018 من خلال المساجلات واعلان كلا الكتلتين (البناء) و (الإصلاح) انها هي الكتلة الاكبر عدداً، وهذا ما دفع الى اختيار مرشح تسوية مستقل وهو السيد عادل عبد المهدي لحل هذه الاشكالية التي خلقها هذا التفسير الغريب لمفهوم الكتلة النيابية الأكثر عدداً، وهذا أدى بالنتيجة إلى التوافق على شخص رئيس الوزراء وليس على برامجه الحكومية، إذ تبنى كل من كتلة الفتح وسائرون واللتان تمتلكان أكثر عدد من المقاعد رغم انهما ينتميان إلى كتل مختلفة (البناء) و (الإصلاح)، وهذا بدوره أهدر نص المادة (76) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، وأدى التنصل عن المسؤولية بهذه الكتل إلى تسجيل الإخفاق الحكومي على وزارة السيد عادل عبد المهدي بعد عام من توليه المنصب، واتضح ذلك عن طريق المظاهرات الاحتجاجية المطالبة بتغيير رئيس مجلس الوزراء لعدم قدرته الواضحة في تقديم الخدمات والقصور الواضح في إدارة البلاد بما يخدم المصالح العامة للمجتمع العراقي[28].

وبالتركيز على موضوع دور القيادات الحزبية في خلق اصطفافات معينة من اجل قيام معارضة حقيقية بناءة للحكومة في الدورة البرلمانية الرابعة، فقد تبنى تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم خيار المعارضة بشكل رسمي كما اسلفنا، وسعى من خلال تواصله مع بعض القيادات في ائتلاف النصر إلى الانضمام إلى المعارضة بشكل رسمي، إلا ان العديد من القيادات السياسية تبنى خيار المعارضة بشكل إعلامي فقط، وفي أكثر من محفل من دون اللجوء لتقديم طلب إلى مجلس النواب يحدد عدد أعضاء كتلته النيابية المعارضة، فقد أعلن ائتلاف النصر بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي، عن اتخاذه "المعارضة التقويمية" اتجاه الحكومة، فيما اعتبر الحكومة الحالية برئاسة عادل عبد المهدي اسوء من حكومات المحاصصة[29]

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

ومن الملاحظ في العديد من الديمقراطيات في العالم إن الأحزاب التي تشترك في تشكيل الحكومة هي أحزاب الموالاة وان الأحزاب التي لا تشترك في تشكيل الحكومة هي أحزاب المعارضة لكن الشيء الغريب في العراق، ان هناك أحزاباً سياسية تشترك في تشكيل الحكومة وخطابها السياسي خطاب معارضة، وهناك أحزاب سياسية لا تشترك في تشكيل الحكومة وخطابها خطاب مؤيد للحكومة، وهذه من الاشكاليات التي تثار على النظام السياسي في العراق الذي استند إلى دستور جمهورية العراق لعام 2005.

ومما تجدر الإشارة إليه ان عرض المواقف الحزبية في العراق هو في الغالب يمثل عرض لمواقف قيادات هذه الأحزاب، إذ إن الأحزاب العراقية تعبر عموماً عن مواقف تضمن فائدة الحزب من الناحية السياسية والمادية، وتمثل حالة الاصطفاف الحزبي بين الحزب الشيوعي العراقي والتيار الصدري لدخول الانتخابات البرلمانية 2018 في تحالف سائرون، فقد يعتبر البعض انه يعد تطور في العمل الحزبي في العراق، إذ إن تجاوز موضوع ايديولوجيا الحزب والسعي إلى رفع شعار سائرون نحو الإصلاح في العمل الحكومي وبالتالي سائرون نحو تبني خط المعارضة، وهذا التقارب مهدت له المشاركة لجماهير الحزبين في التظاهرات والاحتجاجات التي شهدها المشهد السياسي بعد العام 2003، التي كان معظمها بسبب تردي الخدمات والفشل في الأداء الحكومي في توفير الكهرباء، وحلّ مشكلة البطالة وبالنتيجة ظهور تحالف واصطفاف حزبي جديد على الساحة السياسية عابر للطائفية والعرقية والايدولوجية في حين يفسر آخرون هذا الاصطفاف الذي لجأ إليه الحزب الشيوعي العراقي العريق مع التيار الصدري هو من أجل الإفادة من القاعدة الجماهيرية الواسعة للتيار الصدري وهذا يوفر الدعم للحزب الشيوعي في الحصول على عدد من المقاعد في البرلمان والوصول إلى السلطة وهي الغاية لكل حزب سياسي، ونحن نؤيد الاتجاه الثاني من حيث ان الاصطفاف الحزبي من هذا النوع هو فقط، لاجتياز مرحلة الانتخابات ومحاولة الإفادة من ذلك في جمع أكثر عدد ممكن من المقاعد، دون التنسيق في الاداء وتوحيد الجهود طيلة مدة الدورة البرلمانية بشكل يخدم الشعارات التي رفعها الحزبان في برنامجهما الانتخابي([30]).

ويلاحظ ان التحالفات التي أنشأت هي تحالفات غريبة فتحالف الإصلاح مثلاً يضم سائرون التي تشترك فعلاً في تشكيل الحكومة في عدة وزارات وفيه تيار الحكمة الحزب المعارض للحكومة بشكل رسمي كما تم توضيحه، وهذا يعطي دلالة ان هذه التحالفات كانت ولا تزال قائمة رسمياً وادارياً ولكنها في الحقيقة هي مفككة من حيث التوجهات والتنظيم.

إن الأطر المنظمة لعمل القيادات على المستوى الحزبي اليوم تحتاج تنظيماً على المستوى التشريعي والقانوني، إذ إن تشريع قانون الأحزاب رقم 36 لسنة 2015، لم يشر في أي مادة من مواده إلى تسجيل حزب أو تحالف معارض، ولا إلى المعارضة وحقوقها، ضماناتها، آلية عملها، إذ لم يتطرق لموضوع المعارضة نهائياً وهذا قصور في التشريع في بلد يعتمد النظام البرلماني كنظام للحكم الذي يستند إلى الموالاة والمعارضة، ويحتاج إلى آليات مفعلة للتطبيق العملي، وهذه الآليات الميدانية تحتاج دعماً أكبر من المستوى التشريعي بعد سن قانون

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160583

الانتخابات رقم 36 لسنة 2015، وهذا القانون الجهة المكلفة بتطبيقه هي دائرة شؤون الأحزاب التي تعاني من مشكلة الصلاحيات الممنوحة لها في متابعة تطبيق مواد القانون، خاصة بوجود الفوضى التنظيمية الحزبية سواء داخل الحزب أو خارج الحزب، وهي بحاجة إلى قرارات جدية وحقيقية ومؤثرة إذ لم يعلن عن إيقاف عمل حزب معين لمخالفته للأطر القانونية التي نص عليها الدستور أو قانون الأحزاب أو حتى مخالفته لنظامه الداخلي[31].

الخاتمة.

إن ممارسة القيادات لدور الحكم بعض الأوقات وفي المعارضة أوقات أخرى لم يكن الى مراحل زمنية متأخرة وإنما يعود إلى حقب تاريخية موغلة بالقدم، وإن اقتران العمل السياسي المعارض مع قيادات أخذت على عاتقها ممارسة هذا الدور والنهوض به أصبح من المتداول والمعروف فيه أن المعارضة لا تستطيع ممارسة دورها الفاعل دون وجود قيادات فاعلة. كما هو الحكم الذي لا يمكن تصور وجوده دون قيادات ونستنتج أن رغم تنوع القيادات في العراق من حيث انتماءاتها الفكرية، إلا اننا لاحظنا أن معظم قادة الأحزاب التي حكمت العراق هم من القادة الدينيين على حساب القادة الليبراليين والقوميين في وسط وجنوب العراق، أما في شمال العراق وبالتحديد إقليم كردستان فإن معظم القادة هم من القادة القوميين، إذ إن الأداء السياسي للقادة الدينيين يتضح منذ العام 2003الى الدورة البرلمانية الرابعة، إذ إن معظمهم لا يؤمنون بفكرة وجود معارضة في ضمن النظام السياسي، وهذا ما توضح في إداء قادة حزب الدعوة من نوري المالكي وكذلك حيدر العبادي وايضاً في حكومة عادل عبدالمهدي الذي رفض وبشكل صريح ذهاب تيار الحكمة إلى المعارضة، مصرحاً بأن وجود معارضة هو تقويض للعمل السياسي في العراق وبالتالي كان دور القادة الدينيين هو ليس في تعزيز قادة المعارضة السياسية.

المصادر والمراجع:

(1) د.انتصار منصور عبدالجواد، المعارضة السياسية اصولها ووسائلها (دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية)، الدار العالمية للنشر والتوزيع ،2012، ص403.

(2) د.طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990، ص65.

(3) د. ماجد محي الفتلاوي، محاضرات في القيادة السياسية القيت على طلبة الدكتوراه، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2018.

(4) جابرييل الموند، هي ينجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر (نظرة عالمية)، الجزء الأول، ترجمة هشام عبدالله، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 1990، ص300.

(5) نورم كيلي وسيفاكور أشياغبور، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية (المجموعات البرلمانية)، ترجمة نور الاسعد، مركز منشورات المعهد الوطني الديمقراطي، واشنطن، 2012، ص23.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160583

[6] عدي ابراهيم محمود احمد المناوي، التيارات السياسية وصناعة الرأي العام في جمهورية العراق بعد عام 2003م (التيار العلماني نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2011، ص6.

[7] زكي ميلاد، الفكر الاسلامي قراءات ومراجعات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2012، ص25.

[8] عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، المركز الاعلامي العراقي للدراسات، دمشق، 2001، ص87.

[9] مقابلة شخصية، اجراها الباحث مع د. سعد مظلوم العبدلي مدير دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في مدينة النجف الاشرف بتاريخ 2019/10/6.

[10] عدي أبراهيم محمود أحمد المناوي، مصدر سبق ذكره، ص20.

[11]المصدر نفسه، ص22.

[12] محمد جمال باروت واخرون، الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية، مركز القدس للدراسات السياسية، الاردن، 2009، ص7.

([13]) سعد مظلوم العبدلي، مصدر سبق ذكره.

[14] نبيله عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص149.

[15] محمد عبد جري، الانقسامات الحزبية في ظل قانون الأحزاب العراقية رقم 36 لسنة 2015 الاسباب والاثار، جامعة القادسية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد العاشر، 2019، حزيران، ص441.

[16] التقرير الخبري على الموقع الالكتروني للميادين، بعنوان الحكيم يعلن تأسيس تيار الحكمة الوطني، www.almayadeen.net/newspolitics/715847

[17] كمال حسن واخرون، الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص219.

[18] د. خميس دهام حميد، العدالة الانتقالية (دراسة مقارنة ما بين جنوب أفريقيا والعراق) دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص239.

[19] محمود الشناوي، العراق التائه بين الطائفية والقومية، دار هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص8.

([20])محمود الشناوي، مصدر سبق ذكره ، ص107

[21] عبد الغني علي يحيى، الانشقاقات في الأحزاب العراقية، أسبابها ونتائجها ومصيرها، متاح على الموقع الالكتروني موقع الحوار المستمدن www.ahewar.ora/debat/show.art.asp.616398

[22] مارك رشدان، الائتلافات في الأحزاب السياسية، ترجمة ناتالي سليمان، المعهد العلمي الديمقراطي، واشنطن، 2016، ص10.

[23] محمد عبد حمادي، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص160.

*أن ابرز التحالفات التي شاركت في الانتخابات البرلمانية لعام 2018 في العراق هي:

أ-ائتلاف النصر برئاسة حيدر العبادي وضم كل من حزب الفضيلة الاسلامي والاتحاد الاسلامي لتركمان العراق وحركة الوفاء العراقية وتيار الإصلاح الوطني والتيار الوطني العشائري وتجمع تيار العدالة النهوض وتجمع صوت الجماهير وتجمع صوت الانتفاضة وحركة عطاء وتيار الحكمة وتيار الابرار الوطني وكتلة درع العراق وأمل الرافدين وغيرها .

ب-تحالف سائرون: ويضم هذا التحالف حزب الاستقامة الوطني الذي اسسه مقتدى الصدر والحزب الشيوعي العراقي وحزب الدولة العادلة وعدد من القوى السياسية برئاسة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

ج-كتلة الفتح المبين: وتضم منظمة بدر والحركة الإسلامية في العراق وحركة الصدق والعطاء وحزب الطليعة الاسلامي وحركة الجهاد والبناء وكتلة منتصرون وحركة صادقون والتجمع الشعبي المستقل وتجمع عراق المستقبل وحزب المهنيين للأعمار وحزب الله العراق والمجلس الاعلى الاسلامي في العراق ومنظمة العمل الاسلامي العراقية وحركة 15 شعبان الإسلامية وتجمع الشبك الديمقراطي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

د-ائتلاف الوطنية ويضم حزب العراق للإصلاح وحزب الحوار والتغيير وحزب الخيار العربي وجبهة الوحدة الوطنية وتجمع نهضة جيل وطني اولاً والمشروع الوطني العراقي وحزب العروبة والجبهة العراقية للحوار الوطني والتجمع المدني للإصلاح وحركة العمل والوفاء وحزب المسار المدني وحزب التصحيح الوطني وجبهة النهضة والإصلاح العراقية وتيار السلم المدني والتقدم المدني واحرار الفرات وتجمع السلام الديمقراطي.

هـ- ائتلاف دولة القانون ويضم حزب دعاة الاسلام- تنظيم العراق وحركة النور وتيار الوسط وحركة البشائر الشبابية وكتلة معاً للقانون والحزب المدني والتيار الثقافي الوطني وتجمع أمناء بلدنا وتيار ولائيون الاسلامي.

و- قائمة السلام الكردستانية وتضم الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني والحزب الشيوعي الكوردستاني- العراق.

ي-تحالف القرار العراقي ويضم في العراق تجمع المستقبل الوطني ومشروع الارادة الشعبية وللعراق متحدون والمشروع العربي في العراق وحزب الهيبة الوطنية وحزب المجد العراقي وحزب الحق الوطني وحزب الغد العراقي وحزب النداء الوطني وحركة النهضة الشبابية. للمزيد الاطلاع على الموقع الرسمي لمفوضية الانتخابات العليا المستقلة في العراقihec-iraq.com.

(25) متاح على الموقع الالكتروني لوكالة الفرات نيوز بعنوان اعلان تشكيل جديد بأسم (تحالف البناء يزعم أنه الكتلة الاكبر) alforatnews.com/moudules/news/article=173266.

* تجد المحكمة الاتحادية العليا ان تعبير(الكتلة النيابية الأكثر عدداً) الواردة في نص المادة 76 من دستور جمهورية العراق لعام 2005، تعني أن الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحده، دخلت الانتخابات بأسم ورقم معينين وحازت على العدد الأكثر من المقاعد، او الكتلة التي تجمعت من قائمتين او أكثر من القوائم الانتخابية التي دخلت بأسم وارقام مختلفة، ثم تكتلت في كتلة واحدة ذات كيان واحد في مجلس النواب أيهما أكثر عدداً فيتولى رئيس الجمهورية تكليف الكتلة النيابية التي أصبحت مقاعدها النيابية في الجلسة الأولى لمجلس النواب أكثر عدداً من الكتلة او الكتل الاخرى بتشكيل مجلس الوزراء، للمزيد يلاحظ الرأي التفسير للمحكمة الاتحادية العليا بالعدد 45/اتحادية/ 2010 والصادر بتاريخ 2010/3/25. وكذلك القرار الصادر من المحكمة الاتحادية العليا في نفس الشأن بتاريخ 2019/12/22.

(27) متاح على الموقع الالكتروني للمسلة نيوز بعنوان تشكيل الكتلة النيابية الاكبر باسم (تحالف الإصلاح والبناء) almasalah.come/ar/news/148947

(28) متاح على الموقع الالكتروني لقناة D.W بعنوان العراقيون يتظاهرون من جديد ضد حكومة عبدالمهدي www.dw.com/ar/50979156

(29) متاح على الموقع الالكتروني للسومرية نيوز بعنوان ائتلاف النصر يعلن اتخاذه المعارضة التقويمية www.alsumaria.tv/news/307587

(30) د. عبدالخالق حسين، حول تحالف الشيوعي العراقي مع التيار الصدري الاسلامي، متاح على الموقع الالكتروني لصوت العراقwww.sotaliraq.com

(31)مقابلة شخصية، اجراها الباحث مع د. سعد العبدلي مدير دائرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في مدينة النجف الاشرف بتاريخ 2019/10/6.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0